

التنمية المستدامة لإدارة مصادر المياه في العراق

إعداد:

د. شيماء لطيف حسين

ر. مهندسين أقدم

دكتوراه هندسة جيوماتك : PhD. Geomatics engineering

ماجستير هندسة جيوديسيا السدود: M.SC. Geodetic Survey

ملخص البحث

بشكل عام ، تؤدي موارد المياه دوراً أساسياً في حياة الإنسان والبيئة معاً بتحقيق الأمن من الغذائي الذي ضمن ديمومة الحياة واستمراريتها على وجه الأرض ، ولغرض الحفاظ عليها لابد من : " دراسة علمية استراتيجية لإدارة الموارد المائية الطبيعية منها والصناعية بشكل ممنهج يضمن التوازن بين الوارد المائي الفعلي والحاجة المجتمعية للماء (في منطقة الدراسة - العراق) باعتباره عصب الحياة "

لذا فقد تبنت هذه الدراسة مشكلة الشحة المائية في العراق الذي يواجه تزايد غير مسبوق في ارتفاع درجات الحرارة مع الاحتباس الحراري الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الطلب على الماء بكافة احتياجاته مع وجود مشاكل أخرى مثل : التلوث البيئي ، ازدياد الذائب الملحي في المياه ، انحسار المياه العذبة وظاهرة التصحر إضافة إلى عوامل خارجية ، كلها أمور تتطلب البحث والتقصي لإيجاد بدائل لموارد مياه إضافية تعوض النقص الحاصل نتيجة الشحة المائية باستخدام تقنيات حديثة منها حصاد المياه تضمن سد الاحتياج المائي ووضع مقترحات لإدارة مستدامة لحوضي نهر دجلة والفرات في العراق لاسيما مع وجود الوفرة المائية في موسم الفيضان والتي تظهر بشكل واضح خلال موسم الأمطار وغرق أغلب مدن العراق بالمياه غير الصحية وهذا دليل على عدم وجود خطة واقعية لحصاد مياه الأمطار الذي تبنته هذه الدراسة .

الكلمات المفتاحية : حصاد مياه الأمطار ، إدارة الموارد المائية ، الشحة المائية ، المستجمعات المائية ، المياه الجوفية .

أهداف البحث:

- يهدف هذا البحث الى التعريف بآلية الحصاد المائي Water harvesting وطبيعة انسجامها مع نوع البيئة (ريفية أو حضرية) بشكل يحقق أفضل النتائج في جمع المياه من مصادرها وتقليل الفاقد المتوقع منها بعد الاطلاع على التجارب العالمية في هذا المجال.
- تحديد الأسباب الفعلية لتفاقم الشحة المائية scarcity Water في العراق ومحاولة تقليل أثرها مجتمعياً لاسيما ان كان جزء منها يعود لعوامل وسياسات داخلية تشوبها سلوكيات وعادات مجتمعية خاطئة.
- تحقيق تنمية مستدامة لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات مع تفعيل الاستخدام المقتن للمياه الجوفية وتدوير استخدام المياه الثقيلة المعاملة بمواد أخرى للاغراض التنقيب والاستخراج النفطي كمصادر بديلة عن المصادر الطبيعية للمياه.
- تسعى هذه الدراسة الى التعريف بإمكانية ان يكون الفرد والمجتمع جزء من الحل بدل ان يكون الجزء الاساسي من المشكلة.

مشكلة البحث:

يشكل الماء العصب الاساس للحياة على وجه الارض. مع وجود نهري دجلة والفرات التي تمر بأغلب الأراضي العراقية كما تشير دراسات سابقة الى ان مساحة حوض الفرات داخل العراق تشغل %40 تقريبا من مساحته الكلية في دول المنبع، كان لابد من وضع خطة استراتيجية تأخذ بعين الاعتبار (تحقيقاً لموازنها لفعلية بين الاحتياج المائي والمتوفر الفعلي من المياه خلال موسمي الجفاف والفيضان) لاسيما في موسم الفيضان " ويعتبر النمو السكاني، الارتفاع المتزايد لدرجات الحرارة، التصحر، الهدر في استهلاك المياه والتلوث البيئي وغياب القوانين الرادعة من أهم الأسباب التي أدت الى تفاقم مشكلة الشحة المائية في العراق.

الدراسات النظرية والعملية السابقة للبحث:

بالنظر لاهمية موضوع البحث فقد تبنت الكثير من الدراسات والبحوث مشكلة شحة المياه في العراق من عدة جوانب وبعض المحاولات لتشخيص الخلل بهدف ايجاد الحلول الناجعة في هذا المجال ومن أهم هذه الدراسات :

- 10 بحوث علمية لفريق عمل(عراقي - سويدي-ألماني) نشر في المجلة العلمية الدورية : علوم الارض وهندسة التقنيات الجيولوجية Earth Sciences and Geotechnical Engineering ، لعام 2018 والتي خلصت في مجملها الي أن الدول المتشاطئة مع العراق تنهض بمشاريع الري و تشييد السدود بعكس العراق الذي يمتلك خطه استراتيجية حقيقية لإدارة موارده المائية مع غياب الاهتمام المناسب بعمليات صيانة مشاريع الريو التصريف وعدم وجود خطط ملائمة لتشغيل السدود.
- الدراسة التي قدمتها د. انعام سالم في الجغرافية السياسية لعام 2017 والتي أكدت فيها على ضرورة ان لايقبل العراق بتسمية حوض نهري دجلة والفرات وانماهما حوضين ولناالحق في الحصول على الحصاة المائية التي ضمنها القانون الدولي لهكذا حالات .

أضافة الى دراسات أخرى ناقشت مشكلة الشحة المائية في العراق بمراحل تاريخية مختلفة معمقترح لبعض الحلول الموضوعية والعملية في أواحد.

1. المقدمة :

تعد الموارد المائية من العناصر المهمة لإدامة الحياة على وجه الأرض فلا ديمومه للحياة بدونها، إضافة إلى أنها تمثل الركيزة الأساسية لعمليات التنمية وبشكل خاص التنمية الزراعية التي يتحقق من خلالها الأمن الغذائي الذي هو بطبيعة الحال جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، وعليه فإن الاهتمام بالموارد المائية يعد أمراً حيوياً لتغطية الاحتياجات الإنسانية من مياه الشرب والزراعة والصناعة والسياحة والبيئة والصحة والمجالات الأخرى الحياتية في المعمورة .

ولأن العراق يعتمد بشكل عام على تعدد مصادر المياه في هوالتي منها ما هو طبيعي مثل : الأنهار والبحيرات ومنها الصناعي مثل: البحيرات والسدود والاحواض الكبيرة، وبالنظر لتفاقم مشكلة الشحة المائية وأثرها المباشر على حياة في المناطق والمحافظات التي تقع في الجزء الأسفل من حوضي نهر دجلة والفرات كان لابد من أعداد دراسة تهتم بتفاصيل واسباب الشحة المائية التي يمر بها العراق وهل بالامكان ايجاد بدائل مائية مع تقنين المياه بحسب استخداماتها ونوعها والتي في مقدمتها مياه الشرب .

2. مصادر المياه لحوضي نهر دجلة والفرات .

تعتبر مياه الأمطار والثلوج المذابة مصدراً طبيعياً لتغذية منابع حوضي نهر دجلة والفرات ، حيث ينبع نهر دجلة من بحيرة هزار الموجودة في جب الطور وشرق تركيا ويصل طول البحيرة تقريباً 22.5 كم، بينما يبلغ أكبر عرض لها تقريباً 5.95 كم، كما تبعد البحيرة حوالي 80.4 كم عن منشأ نهر الفرات.

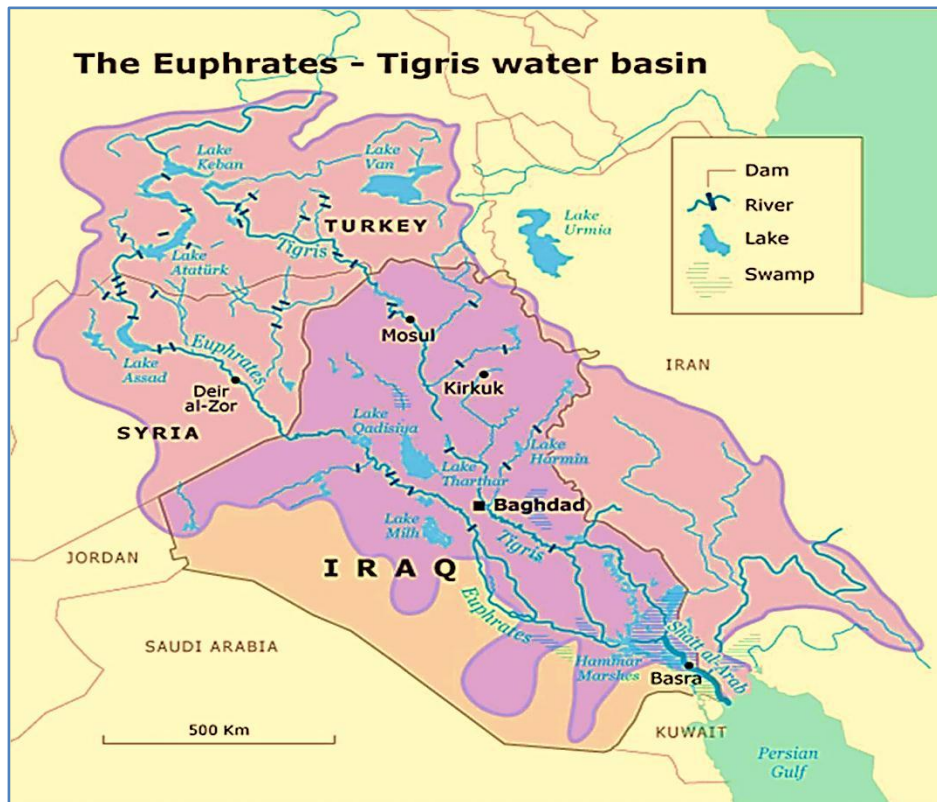
يجري نهر دجلة حوالي 400.7 كم داخل الأراضي التركية ثم يمر بالحدود التركية السورية بطول يصل إلى 43.45 كم ثم يتفرع بعدها إلى عدة مسارات إلى أن يتحد مع نهر الفرات ويكون شطاً للعرب الموجود على مقربة من مدينة القرنة العراقية شكل : رقم (1) وتشير المصادر الى أن حوض النهر يغطي مساحة تُقدَّر بحوالي 374999.47 كم² في حين يبلغ طول النهر حوالي 1850.7 كم. [١] ، ولنهر دجلة مجموعة روافد تنبع من الأراضي الإيرانية .

في حين ينبع نهر الفرات من بين البحر الأسود وبحيرة فانقيا لمرتفعات التركية الشرقية ويتشكل من رافدين أساسيين هما مراد (Murat) وكراسو (Karasu)، ثم يدخل النهر إلى المناطق السورية في كاركاميس، وهناك يتحد الفرات مع نهري البليخ والخابور، ثم يمر النهر خلال المرتفعات السورية بالاتجاه الجنوبي لشرقي حتى يدخل لأراضي العراقية على مقربة من منطقة القصيبة . يبلغ طول النهر 3000 كم تقريباً : إذ يصل طوله في تركيا إلى 1230 كم- وفي سوريا حوالي 710 كم – بينما يبلغ طوله في العراق حوالي 1060 كم. [٢]

وينظم مجرى المياه في حوضي نهر دجلة والفرات شكل : رقم (2). من المنبع الى المصب خلال الأراضي التركية والسورية والعراقية مجموعة من السدود والمنشآت المائية ومنها مشروع أكاب GAP الضخم الذي يتألف من 22 سدا ، حيث يمثل سد اليسو واحد من تلك السدود .



شكل رقم (1) : مسار نهري دجلة والفرات خلال الدول المتشاطنة.



شكل رقم (2) : حوضي نهر دجلة والفرات والسدود المنقذه عليها لغاية عام 2010.

ولغرض المحافظة على ديمومة المياه في حوضي نهر دجلة والفرات لابد من الاهتمام بنوعية المياه وكمياتها من خلال ايجاد بدائل تساعد في رفع منسوب المياه الى مستوى مقبول في موسم الوفرة المائية مع تحديد طبيعة استخدامات المياه الصالحة للشرب من الاستخدامات الاخرى التي لا تتطلب مياه نقية بدرجة عالية ، اسوة بدول العالم المتقدمة وكما هو الحال في الدول التي لا تمتلك انهار تعتمد عليها كمصدر اساسي لمواردها المائية .

3. تحديد أسباب الشحة المائية في العراق .

تبنت هذه الدراسة رؤيا واقعية وتحليلية لمشكلة الشحة المائي في العراق والتي تتفاقم مع مرور الزمن والتي يمكن من خلالها تصنيف طبيعة الرئيسية في شحة المياه في العراق الى عدة عوامل وهي كالآتي :

أولاً : عوامل خارجية .

- والتي يمكن ان تحدد بالاجراءات التي اتخذتها الدول الاقليمية المتشاطنة مع العراق وهي (تركيا ، ايران ، سوريا) وكما يلي
- قيام دولة تركيا بانشاء مجموعة مشاريع اروائية على نهر دجلة وآخرها مشروع (GAP)العلاق لانشاء 22 سد الذي سيؤثر في كمية الحصاة المائية التي سيحصل عليها العراق لاحقاً مما سترتب عليه أضرار بيئية وحياتية وجيولوجية بضمنها زيادة النشاط الزلزالي في المنطقة والذي بدا واضحاً في السنوات الاخيرة الماضية، وحسب الدراسات يوجد في تركيا 26 حوضاً مائياً، وأكثر من 120 بحيرة طبيعية و579 بحيرة صناعية.
- قيام دولة ايران بتحويل كل مياه نهري الكارون والكرخة بالإضافة الى الوديان الجانبية على فروع نهر دجلة الى داخل الاراضي الايرانية مما تسبب فيحجب 95 % من حصاة العراق في مياه نهر الفرات ^[5]وقد بدا واضحاً تأثير هذا النقص في مناطق تحادد العراق وايران .
- تصل مياه نهر الفرات عند الحدود السورية والعراقية محمله بالأملاح بنحو 600 جزء المليون، ويستمر المعدل بالارتفاع جنوباً ليتعدى 1600 جزء بالمليون ^[5] الامر الذي يؤثر سلباً في طبيعة النشاطات الحياتية كلما اتجهنا جنوباً في الاراضي العراقية .

ثانياً : عوامل بيئية .

- التغيرات في جريان دجلة والفرات ساهمت في تحويل مئات آلاف من الاراضي الزراعية الى اراض صحراوية .
- ارتفاع درجات الحرارة والاحتباس الحراري وهو امر ناتج عن الاضطراب المناخي حول الارض بشكل عام .
- قلة مياه الامطار وغياب الحصاد المائي بالشكل الصحيح في العراق .

ثالثاً : عوامل داخلية .

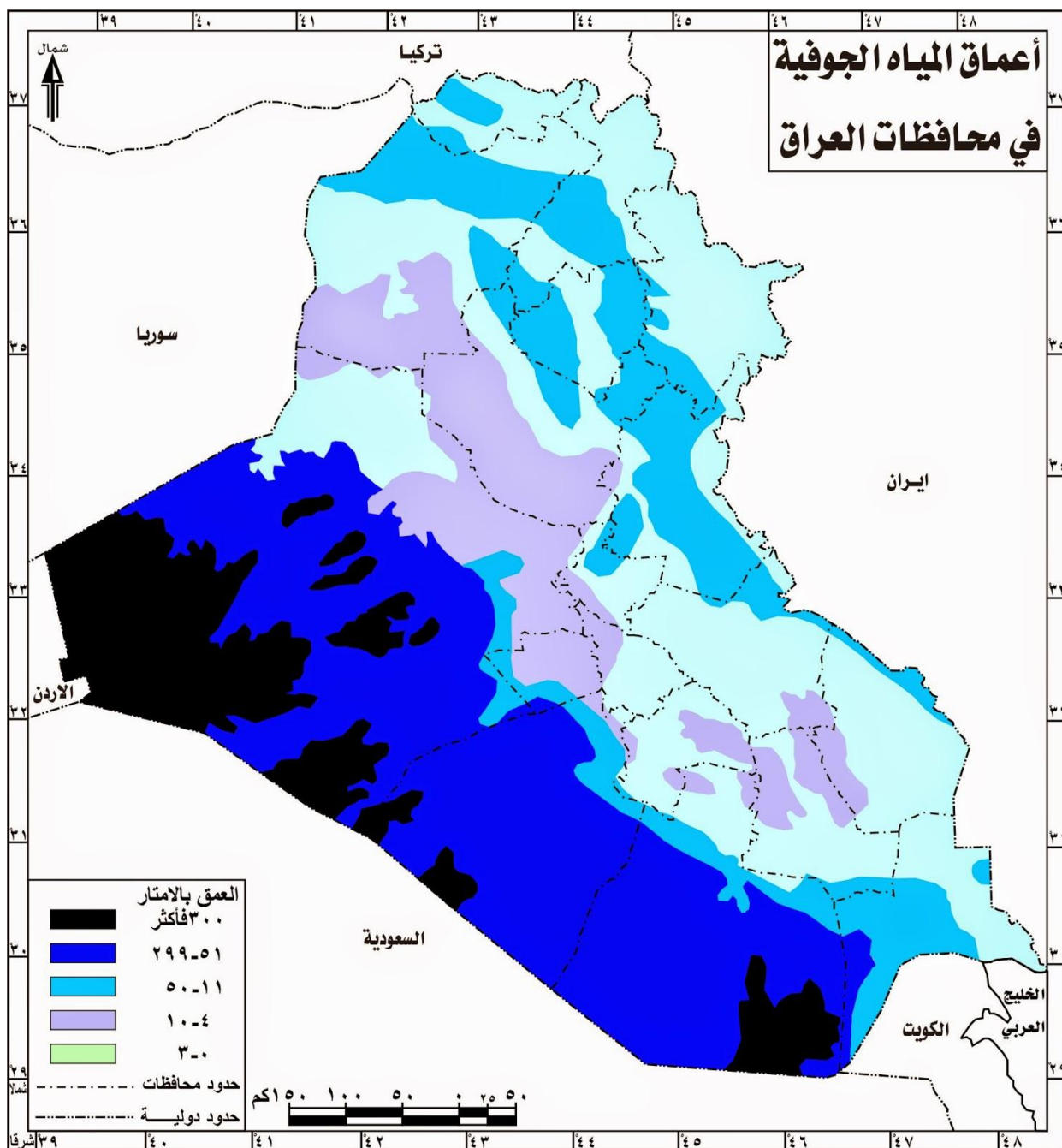
- الهدر غير المبرر في استخدامات المياه الصالحة للشرب في مجال : الاستخدامات المنزلية ، سقي الحدائق البيئية ، نشاطات حرفية محلية ، أهمل صيانة الاضرار في منظومة الأسالة .

- قلة الوعي في استخدام المياه بحسب نوعيتها ، إذ يتوجب حصر استخدام المياه النقية للشرب فقط بينما تستخدم أنواع أخرى من المياه في مجالات الزراعة والصناعة بحسب الغرض منها .
- عدم الاستفادة من المياه الجوفية كبديل استراتيجي أسوة بدول الجوار .
- غياب الرؤيا الواضحة للاستخدام المناسب للمياه الثقيلة والصرف الصحي في المجال النفطي تحديداً ، إذا يتوجه العالم حالياً الى إجراء بحوث ودراسات لانجاز ما يُعرف بنظام (تحويل مياه الصرف الصحي الى نفط) أو حقن المكامن النفطية بمياه الصرف الصحي المعالجة لتقليل كلفة الانتاج النفطي .
- دمج شبكة تصريف مياه الأمطار مع شبكة المجاري في اغلب مناطق العراق ، الامر الذي يتسبب في ضياع مياه الأمطار وزيادة التلوث البيئي .
- قيام اغلب المؤسسات الحكومية : الصحية والصناعية بالقاء مخلفاتها في مجرى النهر مع غياب القوانين التي تحافظ على بيئة صحية نظيفة.
- النمو السكاني وازدياد الحاجة الى الماء بمختلف استخداماته الحياتية .

4. الأدارة المستدامة للموارد المائية في العراق .

أجمعت الدراسات والبحوث العلمية على انه " لاتوجد في العراق خطة استراتيجية واضحة لادارة متكاملة الموارد المائية إضافة الى عدم تعاون الجهات المعنية (الحكومية والاهلية) فيما بينها" الامر الذي ساهم في تفاقم اثار مشكلة الشحة المائية بالرغم من انها مشكلة تجتاح العالم بأكمله ، لان المياه العذبة محدودة على سطح الارض وتقدر بنسبة 3% من المياه في حين تشكل المياه المالحة نسبة 97% كبحار ومحيطات ، لذا لابد من الاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي في هذا المجال وان تعتمد ادارة الموارد المائية على عدة جوانب منها :

- السقي بالنانو: استخدام وسائل ري وتقنيات سقي جديدة في مجال الزراعة ومنها تكنولوجيا السقي بالنانو التي توفر نسبة 80 - 90 % من المياه المطلوبة للسقي تستخدم هذه الطريقة في المغرب العربي ومصر .
- المياه الجوفية : الاستفادة من المياه الجوفية وحسب توزيعاتها في العراق شكل رقم : (3). والتي يقدر حجمها بحدود 3مليار³ حيث تشير الدراسات الجيولوجية الحديثة الى وجود خزان مائي جوفي هائل في المنطقة الشمالية ومنطقة الجزيرة الغربية إضافة الى عدد كبير من العيون والينابيع المائية في شمال العراق، كما وان مسامية التربة في العراق وانسباط الارض نسبة الى دول الجوار إضافة الى عوامل أخرى كلها تساهم في هجرة المياه الجوفية الى داخل الاراضي العراقية .
- معالجة المياه المالحة محلياً : تشير الدراسات الى امكانية استخدام الابار المائية المالحة في الزراعة بعد معالجتها بالحامض الاميني (البرولين) وبعض التقنيات لتحويل مناطق الصحاري الى واحات والذي سيؤدي الى تغير البيئة والمناخ للمدن وانخفاض التلوث ويقلل من العواصف الترابية التي تتعرض لها المدن .
- استخدام المياه الثقيلة ومياه الصرف الصحي في الانتاج النفطي: الاستفادة من المياه الثقيلة والصرف الصحي في حقن المكامن النفطية بعد استخراج النفط منها ، وهو أسلوب حديث لانتاج مادة مماثلة للبترول الطبيعي تُعرف باسم النفط البايولوجي وهو في نفس الوقت التخلص مشاكل الصرف الصحي.
- حصاد المياه : تفعيل أسلوب حصاد المياه على مستوى الفرد والمؤسسات الحكومية بأسلوب تقني حديث يضمن الحصول على مياه طبيعية غير ملوثة .



شكل رقم (3): شكل خارطة توزيع المياه الجوفية في العراق حسب العمق .

5. تقنية حصاد المياه.

تعتبر تقنية حصاد المياه أسلوب شائع يتم من خلاله استقطاب مياه الأمطار من أسقف المنازل والمساحات الصخرية أو الترابية لتجميعها في خزانات بشكل يحافظ عليها لكي تستخدم لاحقاً لأغراض السقي أو الشرب أو استخدامات أخرى ، تتألف منظومة حصاد المياه ببساطة أشكالها من الآتي :

1. مياه الأمطار .
2. منطقة تجميع المياه ويسمى المستجمع المائي.
3. أنابيب نقل المياه مكان التجميع إلى منطقة التخزين (خزان) .
4. خزانات أو صهاريج لتخزين المياه لحين استخدامها.
5. أداة استخراج المياه من موقع الخزن (حنفية، حبلاً ودلوا، مضخة) وفي حالة تجميع المياه لتغذية المياه الجوفية يتم استخدام جهاز تسريب .

ويمكن الاستفادة من هذه التقنية لتكوين مستجمعات مياه صغيرة في المناطق الحضرية والمدن من سطوح الابنية والمنشآت الشكل رقم (4) ، وتكون الخزانات في هذه الحالة فوق سطح الأرض او تكون بشكل خزانات كبيرة الحجم فيتم حفظها تحت الأرض بطريقة تضمن جودة المياه كما يتضح من الشكل رقم (5) .



شكل رقم (4): نماذج لنظام حصاد مياه المستجمع الصغير في المدن .



شكل رقم (4) : نموذج لنظام حصاد مياه المستجمعات الصغيرة

شكل رقم (5): نموذج لنظام حصاد مياه المستجمع الكبير في المدن .

ويمكن استخدام هذه التقنية خارج المدن : مثل المناطق الريفية والفرق هنا في كميات الخزن ونوع الخزانات التي تكون عبارة عن أحواض كبيرة مغطاة بالبلاستيك لحمايتها من عملية التبخر ويتم تجميع المياه فيها عن السواقي ، أما في المناطق الصحراوية وشبه الجافة فيتم عمل أخاديد أو حفر أو مدرجات أو أحواض الجريان السطحي للمياه الشكل رقم (6) ، بغية تجميع مياه الأمطار والسيول والاستفادة منها.



شكل رقم (6): نماذج تجميع المياه في المناطق الصحراوية والشبه جافة .

طبقت تقنية حصاد المياه بشكل واسع في أغلب دول العالم ومنها بلدان اسيا وافريقيا والوطن العربي المعروفة بمناخها الحار مع قلة سقوط الامطار فيها وكانت النتائج كالآتي :

- المساهمة في توفير كميات من المياه الصالحة للشرب وتعزيز مستويات المياه في الآبار الجوفية وبالتالي توسيع رقعة المساحات الخضراء في المنطقة.
- معالجة مياه الأمطار وتحليلتها بتكلفة منخفضة نسبياً كي تكون صالحة للشرب.
- الحد من الفيضانات والتخلص من مشاكل الصرف الصحي.
- تقليل اثر الملوحة في التربة وحمايتها منها .

لذا فانه باستخدام نظم حصاد المياه في البيئة الجافة التي تكاد تخلو من موارد المياه ، يمكن للزراعة ان تنجح في انتاج بعض المحاصيل التي لاتحتاج الى وفرة مائية في المنطقة المزروعة ، إذ يمكن توزيع المياه المستجمعة من الامطار بين أكثر من منطقة وتشجيع إنتاج كميات أكبر من المحاصيل الموسمية والذي يؤدي الى استقرار الانتاج وما يترتب عليه من نشاطات حياتية اخرى تساعد في نشوء التجمعات السكانية وتنمية المناطق الريفية والبوادي .

أخيراً يمكن القول بان حصاد المياه في العراق يمكن ان يضيف الاف الامتار المكعبة للموارد المائية وان من أهم الآثار الجيدة لاستخدام هذه التقنية (تقنية حصاد المياه) ايقاف ظاهرة التصحر او الزحف الصحراوي التي تجتاح البلاد والمنطقة عموماً واعادة الانتاجية للاراضي الزراعية مع ازدهار الغطاء النباتي الطبيعي والمراعي الذي تأثر بالسلوكيات والنشاطات البشرية الخاطئة لعقود من الزمان ، كل هذا بالتأكيد سيدعم انتشار الوحدات السكنية الملائمة لطبيعة السكان واحتياجاتهم المتباينة باختلاف انماطهم الحياتية .

6. الاستنتاجات .

من كل ماتقدم ومن خلال مراجعة لظواهر الطبيعية من تباين في مناخ خلال موسمي الصيف الذي يمثل الشحة المائية وموسم الشتاء الذي يمنح وفرة مائية واضحة لاسيما خلال الاعوام القليلة الماضية يمكن ان نستنتج الآتي :

- لاتوجد خطة استراتيجية وطنية واضحة المعالم تكون محاورها الرئيسية وبشكل فاعل المؤسسات الحكومية والرسمية وفي مقدمتها : وزارة الموارد المائية ، وزارة الزراعة ، وزارة البيئة ، وزارة الصحة ، وزارة الصناعة ، وزارة البلديات وامانة بغداد والحكومات المحلية وكل الجهات المعنية باتعاش مصادر المياه الطبيعية والصناعية وديمومتها والحفاظ عليها من التلوث البيئي الناتج عن السلوك الخاطيء للنشاطات الحياتية رسمياً او مجتمعياً .

- يشغل حوضي نهر دجلة والفرات المساحة الأكبر من الأراضي العراقية بالنسبة إلى الدول المتشاطئة معه (تركيا- سوريا - إيران) وبالرغم من ذلك فإن العراق هو الأقل استثماراً لموارده المائية إذ يترك مياه الأنهار العذبة لتأخذ طريقها إلى مجرى الخليج العربي .
- تشير الدراسات إلى انبناء السدود الضخمة يتطلب ضخ كميات كبيرة جدامن الكونكريتفي جسماء لخزان المائي لغلق الصدوع فيه، وهذا سيؤدي إلى خلل بتوازن الضغوط داخل الأرض الذي ينشأ عنه حدوث الهزات الرضية بعد فترة من الزمن ، كذلك الأمر بالنسبة لوزن الماء الضخم المحتجز في بقعة محدده (السدودالكبيرة) الذي يتسبب في حركة الصفائح الأرضية واحتمال انهيار السدود المائية لاسيما تلك المنشآت التي تقع في مناطق ذات نشاط زلزالي عالي ولهذا السبب ازدادت التحذيرات من انهيار السدود التركية وما يترتب عليه من كوارث بيئية وهذا ما اعترفت به السلطات التركية ضمناً ويمكن السؤال هنا : ماذا لو اضطرت الحكومة التركية إلى فتح بوابات الطوارئ للسدود التركية في وقت الوفرة المائية ؟ وماذا سترتب عليه من إجراءات من الجانب التركي أو الجانب العراقي الذي سيكون عليه استيعاب موجه فيضانية غير محسوبة .
- بالامكان الاستفادة من المياه الثقيلة والصرف الصحي في انتاج النفط البايولوجي أو على اقل تقدير عزل هذا النوع من المياه في خزانات عملاقة تحت الأرض باستخدام منظومة شبكات المجاري المحلية ليتسنى لاحقاً استخدامها في الانتاج النفطي .
- الاستفادة من الخزين الاستراتيجي للمياه الجوفية في عموم العراق اذا ما علمنا ان المياه الجوفية لها هجرة مناطقية تتحكم بها الطبيعة الجيولوجية للمنطقة والحركات التكتونية لطبقات الأرض لاسيما وان طبيعة تربة الأراضي العراقية في المنطقة الوسطى والجنوبية وصولاً للمنطقة الفلوبيلاضافة إلى كونها الأقل منسوب قياساً إلى تركيا وغرب إيران وشرق بادية الشام وشمال جزيرة العرب والكويت ، فانها مؤهلة لتكون مستودع ضخم للمياه الجوفية بعدة طبقات ولاعماق مختلفة .
- يجب الاستفادة من التقنيات الحديثة في ايجاد بدائل للتنمية المستدامة لمصادر المياه في العراق واطافة مصادر اخرى مثلاً الاستفادة من مياه البحر في تلبية بعض النشاطات كما هو الحال في دول الخليج العربي .
- ضعف الدور الاعلامي بأنواعه (المرئي والمسموع والمقروء) في نشر الوعي المجتمعي والسلوكيات الصحيحة في التعامل مع مصادر المياه كثرات قومية لا ينبغي الاساءة لها من قبل الفرد أو المجتمع اضافة إلى ترشيد استهلاك الماء، حصر استخدام المياه العذبة لأغراض الشرب ، واستخدام المياه المعالجة للنشاطات الحياتية الاخرى كل هذا ساهم في تفاقم مشكلة الشحة المائية في العراق .

7. التوصيات.

- بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة لابد لأي خطة لإدارة الموارد المائية في العراق من أن تأخذ بنظر الاعتبار وجود تقنيات حديثة تساهم في توفير كميات من المياه غير الملوثة مع تقليل الفاقد نتيجة التبخر ومنها : حصاد المياه (الاستمطار الاصطناعي للسحب، حصاد الضباب، حصاد مياه الأمطار والسيول.. الخ) ، اعتماد مصادر غير تقليدية لتلبية حاجة الزراعة والصناعة والمجالات الحياتية الاخرى منها (تحلية المياه المالحة ومعالجة مياه الصرف الصحي).

- النهوض بالمشاريع المائية وتنفيذ مشاريع أخرى على نهري دجلة والفرات والمناطق المحيطة بهما مثل بحيرات صناعية ، خزانات ارضية ، سداد صغيرة ... الخ يمكن من خلالها استيعاب الموجة الفيضانية في موسم الوفرة المائية او توفير الكميات المطلوبة من الماء في وقت الشحة المائية ، و لاستثني المياه الجوفية وغطاء النبات الطبيعي وطرق الري الحديث وتقنية ري بالنانو من ان تكون جزء من تلك النهضة .
- (لا تسرف في الماء ولو كنت على نهر جار) : يتوجب على الاعلام اخذ دوره الريادي في نشر الوعي حول ضرورة ترشيد الاستهلاك غير المبرر للماء الذي هو عصب الحياة ، ولتفعيل الحلول الناجعة لابد ان يكون الفرد هو الجزء الاكبر من الحل مثلما هو اللاعب الاساسي في المشكلة يليه المجتمع ثم المؤسسات الحكومية من خلال تشريعات وقيود صارمة تحقق الامن المائي ومنع التجاوز على الحصص المائية او التخريب او الاهمال الذي يمنع انسيابية جريان المياه بشكل طبيعي .
- تلتزم وزارة الموارد المائية باعتبارها المسؤول المباشر عن سلامة وادارة الموارد المائية داخل الاراضي العراقية باصدار تعليمات وضوابط (ذات صبغة تشريعية) وتكون ملزمة لكافة الجهات الحكومية والمؤسسات الرسمية والافراد للحفاظ على نوعية مياه نهري دجلة والفرات ووافدهم على طول مسارهم داخل العراق لضمان عدم تلوث مياههما بمياه البزل أو بمياه الصرف الصحي أو مخلفات المؤسسات الصحية والصناعية وذلك عن طريق إكمال ربط جميع المبازل بالمصب العام ومعالجة مياه الصرف الصحي قبل رميها في الأنهار.
- في مجال السياسة الخارجية يجب ان يتمسك العراق بحقه الطبيعي في الحصول على الحصص المائية التي يكفلها له القانون الدولي هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لابد من الاشارة الى طبيعة المخاطر البيئية والجيولوجية المترتبة على اسراف الدول المتشاطنة مع العراق في تنفيذ سلسلة سدود ضخمة على نهري دجلة والفرات لكون المنطقة تقع ضمن النشاط الزلزالي وبدا ذلك واضحاً من تكرار الهزات الارضية والهزات الارتدادية المتلاحقة في الاشهر القليلة الماضية وتأثر اغلب الاراضي العراقية بها ، ما يعني دخول البؤر الزلزالية العمق العراقي بشكل غير مسبوق وهذه بوادر انذار حقيقي .

في نفس الوقت يمكن القول بانه مهما بدت المشكلة كبيرة ومستعصية الا ان الحلول موجودة فانه يمكن بتظافر الجهود والتعاون بين الفرد والمؤسسات الحكومية : وقف هدر الماء المبالغ فيه ، ولنتذكر ان الماء الزائد عن حاجة الفرد الواحد هو حصة مواطن اخر وهبها الله له وجعلنا امناء عليها فكيف سنحاول ايجاد هذه الامانه له لو فكرنا بهذا الاسلوب كيف سيكون الحال ؟

8. المصادر العلمية.

1. أ.م.د. سرحان نعيم الخفاجي، " الموارد المائية في البادية الجنوبية واستثماراتها " ، جامعة المثنى / كلية التربية / قسم الجغرافيا ، العراق ، 2013 .
2. أ.م. علياء حسين و زينب حسن حبيب ، " الاثار السلبية للسدود المائية في العراق " ، جامعة الكوفة / كلية التربية – كلية الاداب ، العراق ، 2015 .

3. د. عبد المطلب محمد عبد الرضا ، " رؤية إستراتيجية لإدارة الموارد المائية في العراق للحد من شحة المياه " ، مقالة علمية ، بغداد 2018/8/9 .
4. د. ندى شاكر شوكت وآخرون ، " حصاد المياه واثره في تنمية الموارد المائية في العراق " ، جامعة بغداد / كلية الاداب ، جامعة الكوفة كلية الاداب ، 2016 .
5. بروفيسور نظير الأنصاري و أ. فاروجان سيساكيان وبروفيسور سفين كنتسون وآخرون ، " أزمة الموارد المائية لنهري دجلة والفرات " ، *Journal of Earth Sciences and Geotechnical Engineering* ، لجنة الزراعة والري / منتدى الكفاءات والنخب ، تركيا ، 2018 .
6. عبد الكريم سلوم ، " المياه الجوفية خزين ستراتيحي يجب الحفاظ عليه " مقالة علمية ، 2017 .
7. م.م ضحى جواد كاظم والباحث امير هادي جدوع ، " الامكانيات المائية المتاحة للعراق " ، جامعة بابل كلية التربية ، 2016 .